

# مجلة جامعة صبراتة العلمية

## Sabratha University Scientific Journal



مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية  
تصدر عن جامعة صبراتة بشكل الكتروني

### تشخيص التطور الاقتصادي في فلسطين 2000-2018

#### Palestinian Economy Development Diagnosis (2000-2018)

د. بوهريه عباس

أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر

العدد السادس  
ديسمبر 2019

## تشخيص التطور الاقتصادي في فلسطين 2000-2018 Palestinian Economy Development Diagnosis (2000-2018)

بوهريه عباس

أستاذ مساعد، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة غرداية، الجزائر

Bouhoreira.abbas@gmail.com

### ملخص الدراسة:

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص التطور الاقتصادي في فلسطين من خلال تحليل جملة من المؤشرات الاقتصادية، وبالاعتماد على التحليل الاقتصادي المدعم بالتحليل الإحصائي أفصت الورقة إلى أنّ الاقتصاد الفلسطيني غير مستقر نسبياً تتخلله صفة دورية من التباطؤ الاقتصادي وعدم اليقين مستقبلاً، وأنّ أهمّ محدّداته تتمثل أساساً في مستوى البطالة، الدخل الفردي ومستويات الدين العام بالتوازي مع عدم الاستقرار السياسي، وبناءً على ذلك أوصت الورقة بأن يتم إعادة ضبط أدوات الإشراف الاقتصادي، من خلال تكيفها مع خصوصيات الاقتصاد الفلسطيني والتغيرات الجيوسياسية المحيطة بالبلد، مما سيسمح بالاستئناف الاقتصادي السلس وسيضع دون شك حجر الأساس لاقتصاد فلسطيني مستقر ومستقل عن قضايا الأمم واحتدام التغيرات الخارجية.

**الكلمات الدالة:** استقرار اقتصادي، توازن اقتصادي، تباطؤ اقتصادي، سياسة اقتصادية، تنويع اقتصادي.

### Abstract:

The study aimed at diagnosing the economic development in Palestine by analyzing a number of economic indicators. Based on the economic analysis supported by the statistical analysis, the paper concluded that the Palestinian economy is relatively unstable and is characterized by a cyclical nature of economic slowdown and uncertainty in the future. Unemployment, per capita income and public debt levels in parallel with political instability. Accordingly, the paper recommended that the economic supervision tools be re-adjusted by adapting them to the specificities of the Palestinian economy and the geopolitical changes surrounding the country. This will allow for a smooth economic resumption and will undoubtedly lay the cornerstone for a stable Palestinian economy independent of the issues of nations and the intensification of external changes.

**Keywords:** economic stability, economic balance, economic deceleration, economic policy, economic diversification.

## مقدمة:

يعتبر الاقتصاد الفلسطيني اقتصاداً خدماتياً في مجمله وينشط في بيئة تمتاز بعدم اليقين النسبي وغياب الأفق الاقتصادي كما السياسي والعديد من المخاطر والتحديات الخارجية والداخلية على حدٍ سواء، ويعتبر الاحتلال الصهيوني ومحاولاته اليائسة لفرض الهيمنة والتبعية من أجل إلحاق الاقتصاد الفلسطيني به، جنباً إلى كونه يعتمد على الدعم والمساعدات الخارجية للمانحين المرهونة بالمواقف الجيوسياسية وتزايد درجات عدم اليقين الاقتصادي كلها سمات تحدد سيرورة الاقتصاد الفلسطيني خلافاً لأي اقتصادٍ آخر. وفي سياقٍ آخر يمر حالياً الاقتصاد الفلسطيني بحالةٍ من التّمو والاستقرار النسبي بعد سنواتٍ سادها حالة من التّباطؤ أحياناً والهبوط أحياناً كثيرة، وعلى خلفية التّوترات الدّاخلية مع الكيان الصهيوني منذ الفترة 2002-2006 واحتدام التّغيرات الجيوسياسية المحيطة بالبلد، فقد شهد الاقتصاد نمواً نظراً للاستقرار النسبي في القطاعات الاقتصادية المختلفة خاصةً في كلّ من "قطاع غزّة" وكذا "الضّفة الغربية" حيثُ سجّل الاقتصاد نمواً خلال الفترة الأخيرة، هذا التّموجاء مدعوماً بمستوى الاستثمار المعتبر منذ السّداسي الثّاني لسنة 2014 كانعكاسٍ طبيعي لعودة النشاط الاقتصادي.

غير أنّه وفي ظلّ حالات المدّ والجزر خاصةً للتّغيرات على السّاحة الدّولية والتي تؤثر بشكلٍ كبيرٍ على محور الشرق الأوسط وفلسطين خاصة، فإنّه من المرجّح أن تتقلب الفوائض في الميزانية العامة والميزان الخارجي إلى عجزٍ وتباطؤٍ في الاقتصاد.

في هذا السّياق تأتي هذه الورقة لتُحلّل وضعيّة الاقتصاد الفلسطيني وأهم الركائز التي يبنى عليها والتي تحدد سلوكه وهذا التحليل المجري كان خلال الفترة 2000-2018، وهذا بالتّوازي مع رصد أداء المؤشّرات الاقتصادية أوقات الهبوط الاقتصادي كما سجّل خلال الفترة 2000-2003 ومحاولة صانعي السّياسات الاقتصادية ضمان استقرار وتماسك المؤشّرات في حالات التّعافي والتّوازن الاقتصادي كما شهدت ذلك الفترة 2011-2013 في ظرفٍ سياسي داخلي يتميّز بالاستقرار النسبي حالياً.

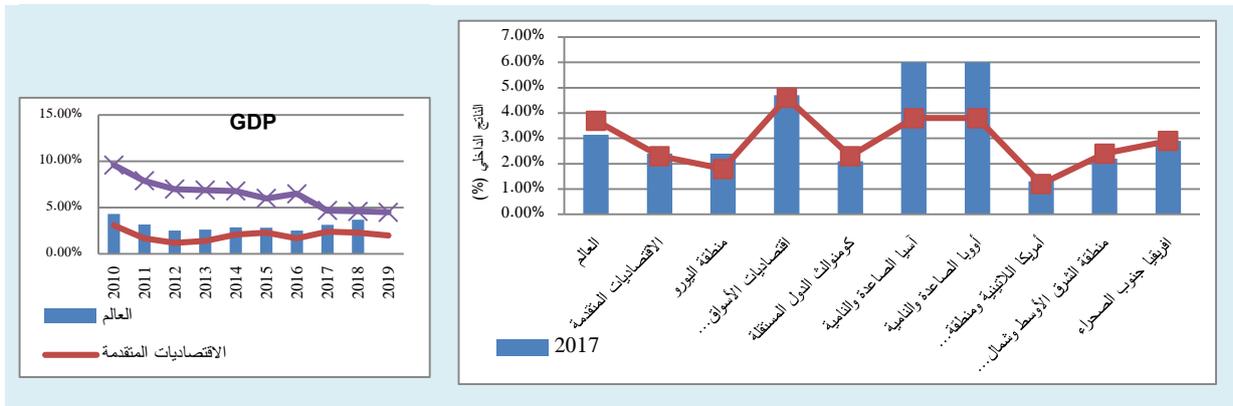
## الإشكالية:

يمثّل التّحدي القائم أمام صنّاع السّياسات الاقتصادية في فلسطين هو تحقيق الاستقرار في الأوضاع الدّاخلية وتأكيد حالة التّمو والتكيف مع الأوضاع المتردية في كلّ من الضّفة والقطاع لذلك، تأتي هذه الورقة للبحث في إشكالية " التطور الاقتصادي في فلسطين" وهذا من خلال تشخيص مؤشّرات الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2000-2018، وهذا انطلاقاً من فرضية الأثر الكبير لعدم الاستقرار السياسي ومستوى الدّين العام في تباطؤ الاقتصاد الفلسطيني.

## 1. مشهد على الاقتصاد العالمي:

استقر الاقتصاد العالمي نسبياً بعد حالة التباطؤ قبيل سنوات، رغم بعض حالة من التوتّر خاصة إزاء خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، فقد ارتفع إجمالي الدّخل المحلي العالمي بنحو 3.1% وهو أعلى نسبة نمو محقّقة منذ انهيار الاقتصاد العالمي في 2008، وعلى مدار السنتين الماضيتين تعرّض الاقتصاد العالمي إلى عثرة في أسواق رأس المال، بالتزامن مع التّغيرات الجيو-سياسية في شرق أوروبا وأقصى شرق آسيا. وبالعودة إلى التطور الحاصل خلال العقد الأخير شهد الاقتصاد العالمي في 2010 تحسناً رغم حالة عدم اليقين النسبي الذي سادته بعد الصدمة العالمية فقد تعافت الاقتصاديات تدريجياً شاهداً على ذلك مستوى الدخل الحقيقي جنباً إلى سياسات وإجراءات التحفيز الاقتصادي التي اتبعتها العديد من اقتصاديات خاصة مجموعة (G20) بدءاً من 2009-2010<sup>(1)</sup>. غير أنّه مع مطلع سنة 2012 شهد الاقتصاد العالمي مزيداً من الضغوط، هذه المرة كان جراء أزمة الديون الأوروبية التي أزمّت البيئة الاقتصادية في ذلك الأسواق الصّاعدة والنّامية. ونتيجةً لذلك، تراجع النمو العالمي من 4% إلى 3.20% مع نهاية سنة 2012 تعافى تدريجياً خلال الفترة 2010-2012<sup>(2)</sup>، من خلال تنفيذ تدابير وإجراءاتٍ جريئةٍ بفضل السياسة النقدية والمالية المدعّمة بسياسات القطاع المالي وأرسي بداية التّعافي<sup>(3)</sup>.

شكل رقم 1: مستوى نمو الاقتصاد العالمي 2017-2018



المصدر: إعداد الباحث بناء على:

- International Monetary Fund, World Economic Outlook Update, January 2019;
- International Monetary Fund, Global Financial Stability Report, January 2019;
- International Monetary Fund, Fiscal Monitor, January 2019;
- La Banque mondiale Rapport Annuel 1990-2018.

وفي الفترة 2015-2017، كان للهبوط الحاد غير المتوقع في أسعار النفط تأثير كبير على الاقتصاديات المختلفة نتيجة لتغيّر عام في اتجاه أسعار السلع والمواد الأولية النّازل بمجملها، فقد تحسن الاقتصاد العالمي وبدأ التّعافي يكتسب زخماً والاستقرار المالي العالمي يتحسن رغم درجة النّمو البطيء خاصة في أوروبا وقد أكّد بحالة من النّمو المعتدّل في البلدان المستوردة للمحروقات خاصة.

## 2. التطور الاقتصادي في فلسطين ومحددات الاستقرار والتباطؤ الاقتصادي:

لقد تعرض الاقتصاد الفلسطيني في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية سنة 1993، إلى العديد من الصدمات الداخلية والخارجية التي حدت وبيدت إمكانية تطوره وأدت إلى تقلبات وتذبذبات في العديد من مؤشرات الحساسية في الاقتصاد وعلى مستوى المجتمع الذي تأثرت شريحة واسعة منه، ويستند الاقتصاد الفلسطيني عملياً على تجمع وتظافر ثلاثة جهات وأطراف فاعلة (السلطة الفلسطينية، الكيان الصهيوني الجهات المانحة) تعمل على دفع ما يسمى بعملية السلام وتأييد الإصلاحات التي تعزز النمو واستقرار المؤسسات، كما يفترض على مواصلة سياسات تقشف أكثر، يأتي هذا العنصر ليتناول نظرة حول تطور الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000-2018 (4).

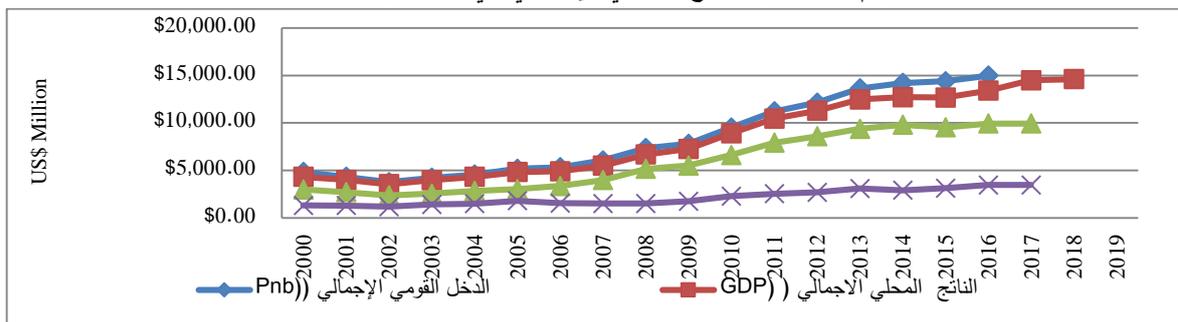
### 1.2. مشهد على الاقتصاد الفلسطيني:

يعدّ الاقتصاد الفلسطيني من بين الاقتصاديات ضعيفة الدخل غير المنفتحة على العالم الخارجي، ما يعزز من تنامي المخاطر التي تهدده وتحد من قدرته على التطور وتحقيق النمو. ويعتبر احتلال الكيان الصهيوني ومحاولاته اليائسة لفرض الهيمنة والتبعية من أجل إلحاق الاقتصاد الفلسطيني به، جنباً إلى كونه يعتمد على الدعم والمساعدات الخارجية المرهونة بالمواقف السياسية وتزايد درجات عدم اليقين السياسي والاقتصادي، كلها سمات تحدّد سيرورة الاقتصاد الفلسطيني خلافاً لأي اقتصاد في العالم.

### 1.1.2. مستوى الناتج الوطني الإجمالي:

يتأكد الفرق بين الناتج الداخلي "GDP" والناتج الإجمالي من خلال الفرق بين قيمة الناتج المترتب عن عملية الإنتاج ومجموع الناتج الذي يصل إلى أيدي الأفراد، فالناتج المحلي هو ذلك الدخل الذي تسهم فيه الطاقة الإنتاجية الداخلية في الاقتصاد فقط مع استبعاد عوائد الاستثمارات الأجنبية (5).

شكل رقم 2: تطور الناتج الوطني الإجمالي في فلسطين 2000-2018



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2002-2018.
- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، الإحصائيات السنوية 1990-2018.
- IMF, Recent Experience And Prospects Of The Economy Of The West Bank And Gaza, Staff Report, Marche 2013.
- IMF, Macro-economic And Fiscal Framework For The West Bank And Gaza Third review Of Progress, Febreury 2009.

إنّ رصد مستوى الناتج الفلسطيني طوال فترة الخمس عشر الأخيرة (15) يعطي صورة عن وجود ثلاثة مراحل متباينة من حيث الأداء، حيث تعد المرحلة الأولى (2000-2006) تتسم بالاستقرار النسبي في مؤشرات الدخل والنمو الاقتصادي في حوالي 4000 مليون دولار أمريكي عدا تلك المسجلة سنة 2002 حين تراجع جزئياً نظراً للتطورات الشديدة على الساحة السياسية والحروب التي شنها الكيان الصهيوني على الضفة والقطاع، وهذا تزامناً أيضاً مع حالة الانسداد السياسي من قبل الحلول العربية الأخرى، شاهداً على ذلك مستوى التباطؤ المسجل نحو (11%-) وفي الضفة الغربية بواقع (9%-). فتحسن الأوضاع عقب 2002-2003 في القطاع وعودة الاستقرار النسبي للضفة الغربية كان قد انعكس بشكل إيجابي عليها مما عزز مستوى النمو الكلي للاقتصاد. وتعدّ المرحلة الثانية (2007-2013) مرحلة متميزة حيث سجل سنة 2007 مستوى 12% نمى بشكلٍ مطردٍ السنة الموالية عتبة 21% نتيجة الاستقرار النسبي. فيما عدا ذلك تشير بيانات سنة 2009 إلى تدهور بواقع 7793 مليون دولار أمريكي وهذا نظراً لعدة اعتبارات أهمها الأوضاع المالية الخائفة التي اجتاحت الاقتصاد العالمي من جهة ومن جهة أخرى احتدام الصراع والسياسات الجريئة التي شنها الكيان الصهيوني، ورغم ذلك فإنّ مستوى النمو كان مستقراً نسبياً في كل من القطاع والضفة في حين أثر على مجمل الاقتصاد الفلسطيني.

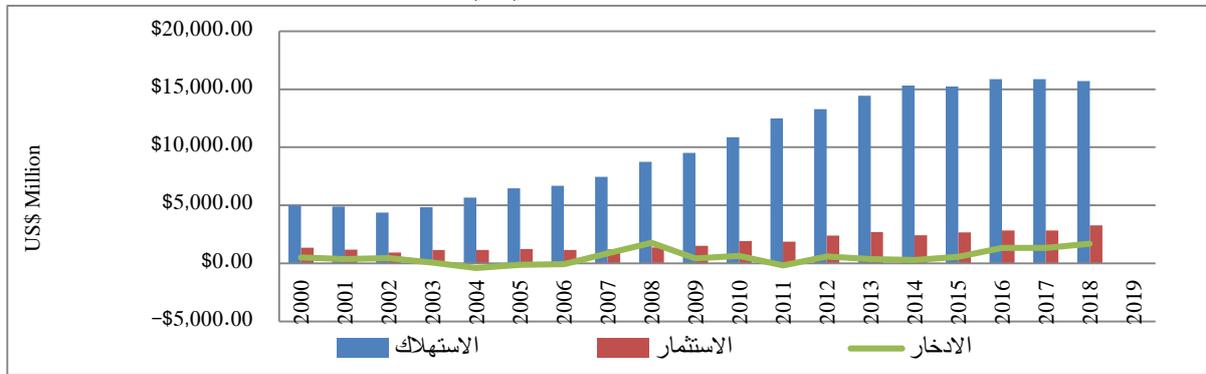
وقد واصل الاقتصاد الفلسطيني نموه بعد الأزمة العالمية سنة 2009 والمتزامن مع الصراع الداخلي والتضييق المفروض من الكيان الصهيوني الذي بلغ أوجهه بالحرب على قطاع غزة مطلع تلك السنة. هذا وقد سجل الناتج الوطني 12476 مليون دولار أمريكي. وفي 2014-2017 وبعد فترة سادها نمو قوي في الاقتصاد الفلسطيني عموماً نتيجة الاستقرار النسبي في الأوضاع السياسية، خيمت حالة من الهبوط الاقتصادي الشديد خلال الثلاثي الثاني من سنة 2014، حيث سجل معدل النمو السنوي 02%، أي بتراجع ثمانية (08) نقاطٍ كاملة. فقد سجلت سنة 2015 أول انكماشٍ اقتصادي منذ سنة 2002 بالرغم أنه قد تحسن تدريجياً مطلع السنة الموالية 2016-2017 بشكلٍ ضعيفٍ. إلا أنه وانعكاساً إلى تزايد المخاطر والتحديات على خلفية تراجع الإيرادات المالية للحكومة وكذا أداء القطاع الخارجي عاد إلى التباطؤ مع مطلع السنة 2018. ففي قطاع غزة تراجع النمو بنحو 6.90% معمقاً بذلك التباطؤ المطول منذ 2017 ويرجع هذا أساساً إلى تباطؤ المالية العامة والإنفاق الحكومي، كما يمثل تراجع مستويات الاستثمار نتيجة الحصار المطول والمفروض منذ 2006 سبباً مباشراً في توثّر مستوى النمو في القطاع، كما لا يختلف الوضع في الضفة الغربية رغم أن النمو كان معتبراً في حدود 03% إلا وأنه نظراً للموقف الأمريكي اتجاه القضية الفلسطينية ووقف دعم الموازنة وتقليص المنح جنباً إلى تعاطف مخاطر عدم اليقين. كل هذا بدد احتمالات النمو في الضفة والقطاع<sup>(6)</sup>، لذلك ينبغي مواصلة تنفيذ الاستراتيجية القائمة على إصلاح وتنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني وتعزيز ثقة الفرد الفلسطيني بما يملئ لها الموقف الداخلي.

### 2.1.2. مستوى الاستهلاك الإجمالي:

تنتهج السياسة المالية وتعد الأداة الوحيدة للضبط الاقتصادي في فلسطين في ظل غياب السياسة النقدية نظراً لغياب عملة محلية كما تسطر الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية المبينة في اتفاقية أوسلو والتي تنحصر في تعزيز النمو وتدعيم القطاع الخاص، وهذا بناءً على فرضية التبادل التجاري الخارجي وهي ضمن محددات التطور في الاقتصاد الفلسطيني خاصةً تنامي الاستهلاك الخاص ومستوى البطالة العالي والدخل المحدود كما سيوضح معنا لاحقاً. إن تحليل منحني الاستهلاك والادخار الكلي يعطي صورةً مكتملة على مدى استغلال الدخل المتاح، ويتضح من خلال الشكل أعلاه في الاقتصاد الفلسطيني:

- الادخار الكلي في البلاد ضعيف نسبياً لا يبلغ 05% من إجمالي الدخل في الحالة العادية.
- الاستهلاك الكلي يتجاوز مستوى الدخل الفردي ما يعزز مستويات الدين لدى الأسر ولدى الحكومة.

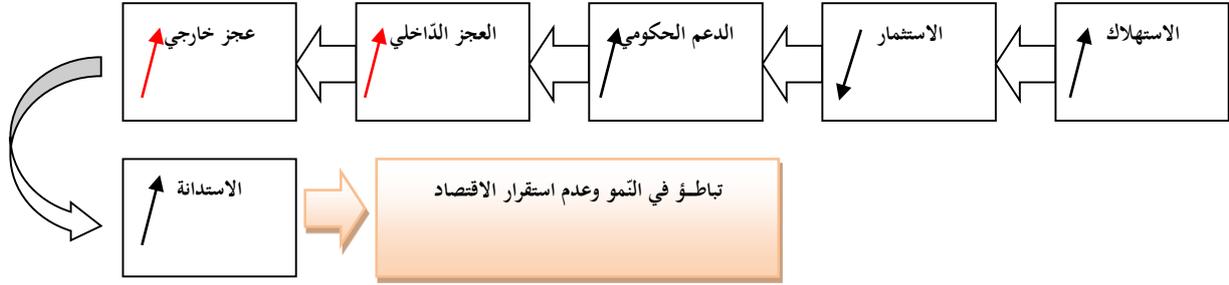
شكل رقم 3: مستوى الاستهلاك والادخار الوطني في فلسطين 2000-2018



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على، نفس المصادر السابقة

يشير منحني الادخار الكلي إلى أن مستواه ضعيف نسبياً نظراً لمحدودية الدخل الفردي المتاح لدى الفرد الفلسطيني، هذا المستوى من الادخار من شأنه أن يعطل الاستثمار الكلي في البلاد من جهة ومن جهة أخرى يعيق عمليات الوساطة المالية ولا يتيح لها العمل بديناميكية. كما أن هذه المستويات المتدنية من الادخار لها آثار على مستوى السيولة العامة وهي بمثابة المثبط حسب النظرية الاقتصادية، خاصة وأن بعض السنوات سجلت ادخاراً بقيم سالبة ما يعكس الدين الحكومي اتجاه الأسر كما يتجلى في منحني العجز الحكومي واعتماده على الدين العام والدين الخارجي في عديد الحالات، كما أنه نتيجة طبيعية كون الاستهلاك الفردي أعلى من الدخل كما تقدم آنفاً، فخلال الفترة (2004-2006) كان معدل الادخار إلى الناتج الوطني بمعدل (08%-) و(02%-) أي هناك حاجة للتمويل من قبل القطاعات خاصة الأسر. كما أن رصد مستوى الاستهلاك بدلالة الدخل الوطني الإجمالي يشير إلى مفارقات نظرية حيث يتضح أن الاستهلاك أعلى من مستوى الدخل الوطني، هذا التناسب العكسي لم يكن ظرفياً بل يتضح أنه سمة في الاقتصاد الفلسطيني. إن هذا التناسب العكسي من المرجح أن يكون ذا أثر مباشر في حالات عدم التوازن

الاقتصادي وحالات التباطؤ المسجل في مراحل عديدة من سيرورة الاقتصاد، لذلك ينبغي انتهاج استراتيجية جديدة لخطط الإصلاح والتنمية لاستعادة الإشراف الكلي على دواليب الاقتصاد بشكل تدريجي.

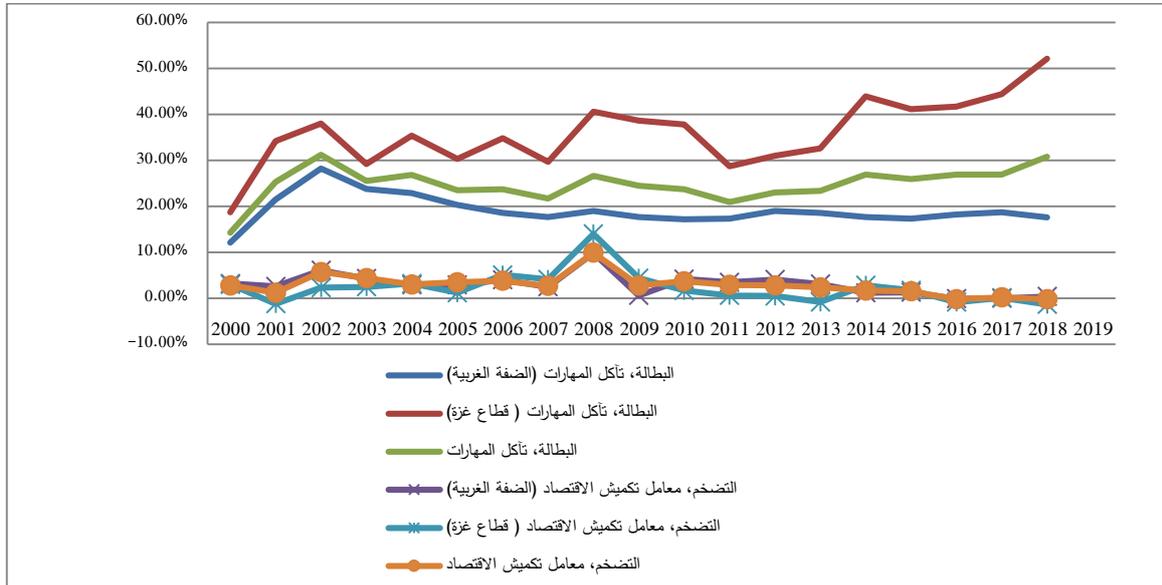


فحسب النظرية الكلية فإن نمو الاستهلاك على حساب الدخل (في ظل ثبات الدخل ومحدوديته) فإنه في العادة يكون ظرفياً فقط أو نتيجة لحادثٍ عارض أو سياسة معينة انعكست سلباً على الاقتصاد، ولكن...!!، كما يتضح أنّ هذا السلوك العكسي بين (الاستهلاك/الدخل) هو سمة مميزة في الاقتصاد الفلسطيني يكاد يتكيف معها وهذا هو الواقع. وعليه من خلال تحليل ذلك المؤشرين يتضح أنه من المرجح أن يكون كلاً من مؤشر الاستهلاك والادخار الكلي، محددين أساسيين لمدى التباطؤ في الاقتصاد الفلسطيني جنباً إلى كونها يحدان من عودة الاقتصاد إلى التوازن الطبيعي لهما مما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي الكلي من خلال تلكما القناتين، تماماً كما يحدده المسار أعلاه.

### 3.1.2. مستوى التضخم، البطالة وتآكل المهارات:

عندما يعاني الاقتصاد من ارتفاع في أسعار السلع والخدمات الاستهلاكية، فإن جزءاً مهماً من الزيادة في الإنفاق النقدي المترتب على الزيادة في الدخل سوف تتبدد لمواجهة ارتفاع الأسعار بدلاً من توجيهها لزيادة الإنفاق الحقيقي على الاستهلاك ولزيادة الإنتاج والدخل<sup>(7)</sup>، من أجل ذلك يصف التحليل المقابل منحى فيليبس في الاقتصاد الفلسطيني، ويتضح أنّ مساره متأثر بعوامل خارجية قوية تجعله غير مستقر (الذروة/ الحضيض) خاصة البطالة، هذه الأخيرة التي سجلت مستوى 14% في الاقتصاد سنة 2000، ارتفعت وياضطراد لتبلغ ربع اليد العاملة المتاحة (25%) سنة 2001، تواصل مستواها العالي ليبلغ 31% سنة 2002، هذه المستويات تحد من الطلب الكلي مما يجعله في حالة من عدم التوازن الداخلي وفي ظل مستويات الدخل المحدودة ستؤثر بشكل مباشر على الاقتصاد، ويرجع الارتفاع المستمر في البطالة إلى ببطء نمو توظيف العمالة في قطاعات السلع التجارية كثيفة العمالة مثل الصناعة التحويلية بسبب فقدان حصتها في السوق، كما أن القيود الصارمة على انتقال العمالة إلى مناطق الاحتلال تمثل عائقاً رئيسياً ذلك<sup>(8)</sup>.

شكل رقم 4: مستوى والتضخم البطالة وتآكل المهارات



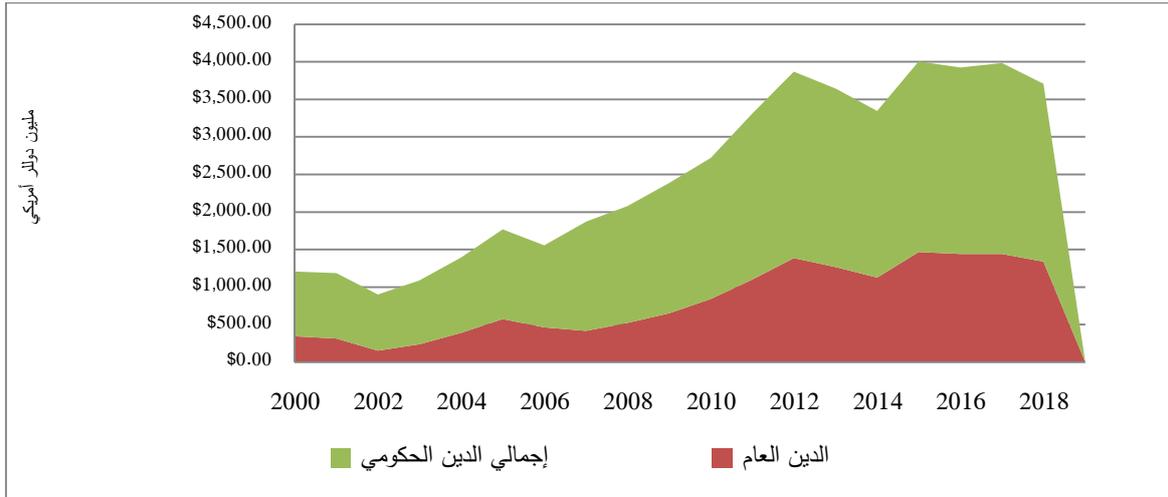
المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على، نفس المصادر السابقة

وفي هذه الفترة لا تنحصر المشكلة فقط في البطالة بل في مخاطر ذاتية أخرى متعلقة بتآكل المهارات نظرا لطول فجوة التشغيل (البطالة الظرفية) والتي تحولت لسوء الحظ إلى بطالة هيكلية. كما يعمق مستوى التضخم الذي كان طردياً مع تطور مستوى البطالة وهو ما يصطلح عليه اقتصادياً (تبدد منحني فيليبس) بحيث تشير إلى حالة الركود التضخمي في الاقتصاد (Stagflation)، مما تتطلب اعتماد سياسة تصحيح كآلية أكثر حذراً خاصة في ظل نضوب الموارد التمولية والحصار المفروض على كل من قطاع غزة الحرة والضفة الغربية.

#### 4.1.2. مستوى الدين العام الداخلي:

تلجأ الحكومة عادةً إلى أساليب لمعالجة العجز في موازنتها، إما ببيع السندات أو من خلال التوسع في الإصدار النقدي ولكل منها عيوبها ومزاياها<sup>(9)</sup>، وفي حالة الاقتصاد الفلسطيني التي تعد موارده غير مستقرة فإنه من الصعوبة بمكان التنبؤ بحجم التمويل والإيرادات في ظل محدودية وغياب السياسة النقدية، لذلك فإن السياسة المالية قد يكون منهجها مليء بالانعكاسات غير مرغوب بها<sup>(10)</sup>. ونشير إلى الدين العام في فلسطين مبرر بالعملة الثلاث (الشيكل، الدينار الأردني، الدولار الأمريكي) مما يضيف جانب كبير من التذبذب انعكاساً لتذبذب أسعار صرف تلك العملات.

شكل رقم 5: مستوى الدين العام 2000-2018



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على، نفس المصادر السابقة

ومن خلال رصد مستوى الدين العام يتضح جلياً بأنه متنامي باطراد خاصةً الفترة 2007-2013 حيث بلغ 4000 مليون دولار أمريكي سنة 2007 ليبلغ أقصى مدى له 1400 مليون دولار سنة 2013 تراجع نسبياً مطلع السنّة المالية ليستقر في 1400 مليون في 2016-2017. إن هذا المستوى لا يعكس مدى الآثار التي يتسبب فيها الدين العام إلا إذا ما تمت مقارنته بكلٍ من الناتج المحلي والإيرادات الإجمالية حتى يُضفي صورةً عن الأثر الحقيقي، وفي السياق ذاته فإنّ رصد مؤشر الدين العام إلى الناتج الوطني الإجمالي (GDP) يظهر أنه مقبول حيث لم يتجاوز في أسوأ حالاته 12% إذا ما قورنت بالاقتصاديات القابلة للمقارنة.

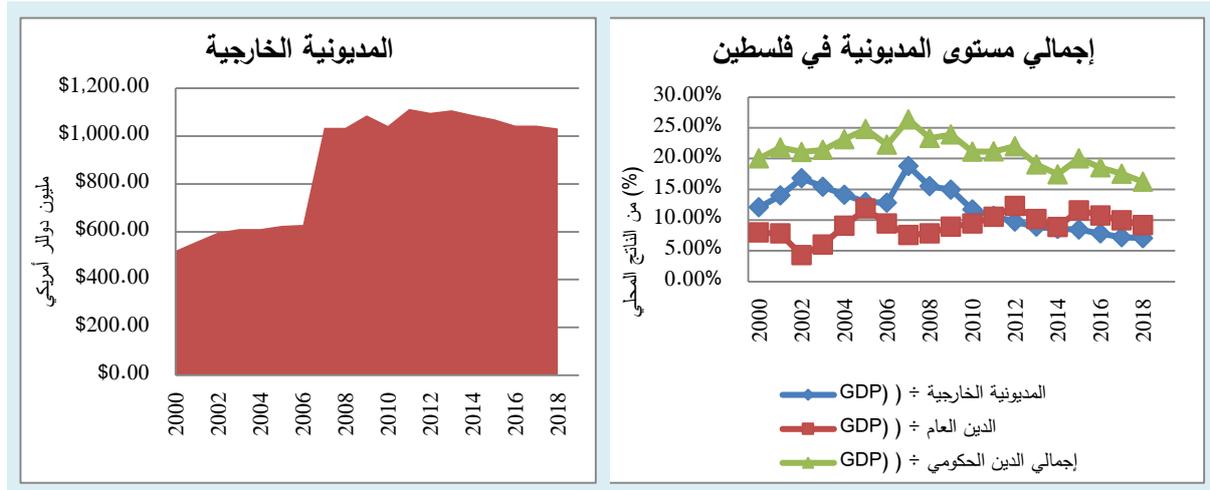
إنّ تحليل الدين العام للاقتصاد الفلسطيني من زاوية المستوى الكلي للاقتصاد وأثره على الدّخل الإجمالي أعطى نتائج يبدو بأنّها مقبولة إلى حدّ بعيد، إنّ هذه النتائج بطبيعة الحال زائفة بقدر ما يمكن القول عنها أنها مضللة لذلك يتطلب الاستناد إلى مؤشر ثالث وهو "الدين العام إلى الإيرادات المحلية الإجمالية".

بالفعل، أظهرت نسبة الدين العام إلى إجمالي الإيرادات أن الأثر كبير على الإيرادات الحكومية بواقع 40%، وأحياناً تجاوز 113%، وسنة 2006 سجّل مستوى 64% وهي مستويات من شأنها التآثر على المالية العامة ما يعكس مدى اعتماد الحكومة الفلسطينية على الإيرادات الخارجية لتغطية تلك الفجوة في شكل مديونية خارجية أو مساعداتٍ أخرى ويعتبر كلاهما مورداً غير مستقر ويحمل في طيّاته خطراً كامناً مما ينعكس على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وعليه من خلال تحليل مستوى الدين العام اتضح أنه يعد ذو أثرٍ بالغٍ على التوازن الداخلي للاقتصاد ومن المرجح أن يؤثر على الاستقرار الاقتصادي الكلي من هذه الزاوية.

### 5.1.2. مستوى المديونية الخارجية:

عند رصد منحى المديونية الخارجية يلحظ مرحلتين متميزتين الأولى في الفترة 2000-2006 حيث اتّسمت بمستوياتٍ مستقرة في حدود 600 مليون دولار أمريكي، ارتفعت نسبياً إلى 630 مليون في السداسي الثاني من سنة 2006 عدا ذلك سجّلت سنة 2002 مستوى 16% من إجمالي الدّخل الوطني وخلال الفترة الثانية 2007-2016 كانت مستويات المديونية الخارجية في عتبة تجاوزت 1000 مليون دولار أمريكي.

شكل رقم 6: تطور مستوى المديونية في فلسطين 2000-2018



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

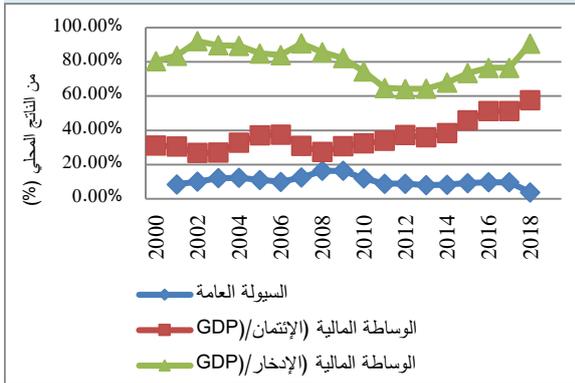
- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2002-2018.
- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، الإحصائيات السنوية 1990-2018.
- IMF, Recent Experience And Prospects Of The Economy Of The West Bank And Gaza, Staff Report, Marche 2013.
- IMF, Macro-economic And Fiscal Framework For The West Bank And Gaza Third review Of Progress, February 2009.

وفي 2007-2008 سجّل مستوى 1034 مليون دولار تقابله (16-18%) من الدّخل الوطني الإجمالي على التوالي، في حين مثّلت السّنوات 2012-2014 أعلى مستويات الاستدانة حيث بلغت 1100 مليون دولار أمريكي إلا أنها لم تشكّل سوى (8-9%) من إجمالي الدّخل الوطني. في السياق ذاته، إن مستوى المديونية الخارجية إلى إجمالي الدّخل الوطني يعطي صورة عن الأثر على الناتج الوطني، حيث تشهد الفترة الأولى 2000-2006 أثر معتبر تجاوز 12%، في حين أنّ الفترة 2007-2018 فيلحظ تحسّن نسبي كما يتّضح من الشّكل رقم (07) لتبلغ أحسن مداها نهاية سنة 2016 بواقع 8%. كما عمق استمرار القيود الصّهيونية وعقد خطط السّلام الواهية إلى إرجاء التّعافي في الاقتصاد وعرقلة خطط التّمور والإصلاح ما من شأنه أن يخلق مصاعب أكبر أمام السّياسة الاقتصادية ما سيؤدي دون شك إلى اتساع فجوة الموازنة والتّحيز إلى الدّين.

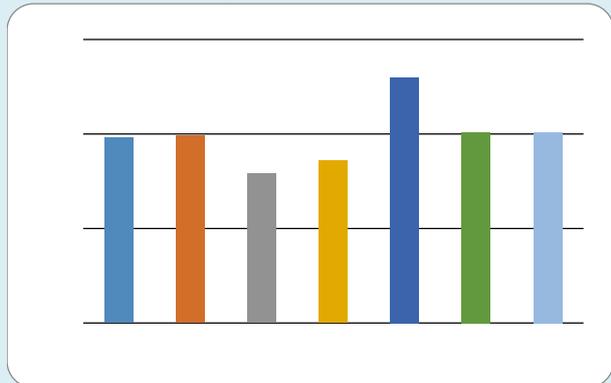
## 6.1.2. النظام المالي الفلسطيني:

إن الاقتصاد الفلسطيني ينشط في بيئة محفوفة بمخاطر عدم اليقين نتيجة للعوامل المشار إليها سابقاً رغم أن النظام المصرفي يعد مقبولاً في توافره على آليات إدارة المخاطر والأداء السلس، وعليه ولكون النظام المالي جزء لا يتجزأ من هذا الاقتصاد وهذه البيئة فإنه ليس بمنأى عن هذه التحديات والمخاطر.

شكل رقم 8: وضعية النظام المصرفي 2000-2018



شكل رقم 7: مؤشر أداء السوق المالي 2010-2016



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على نفس المصادر

يخضع النظام المصرفي الفلسطيني إلى " قانون المصارف رقم 09-2010"، وفي مجال المتابعة الرقابية تم تعزيز حوكمة المصارف سيما لجنة إدارة المخاطر ورؤوس أموال المصارف من خلال رفع الحد الأدنى لرأس المال من (50 مليون) إلى (75 مليون دولار أمريكي سنة 2018، كما تم تعزيز معايير امتثال المصارف للمعايير الدولية والممارسات في شتى مجالات المخاطر ومكافحة تبييض الأموال، فضلاً عن قانون الامتثال الضريبي الأمريكي "FATCA"<sup>(11)</sup>. وفي سياق السوق المالي، سجّل مؤشر العمق المالي لبورصة فلسطين وفقاً لمنهجية البنك الدولي مقاساً برسمة السوق ( القيمة السوقية للأسهم المدرجة وأوراق الدين المحلية الخاصة) إلى إجمالي الدخل المحلي تحسناً خلال الفترة الأخيرة 2015-2017 بتحسّن نسبي.

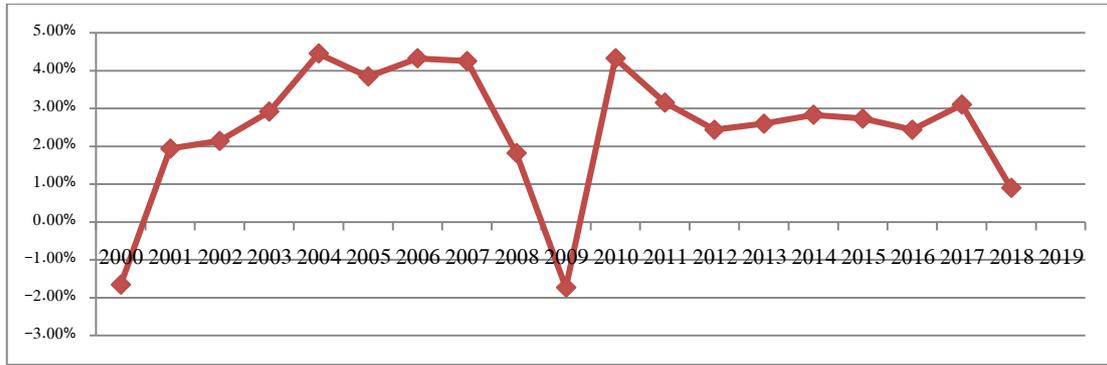
## 2.2. تحليل مستوى النمو/ التباطؤ في الاقتصاد الفلسطيني:

إن التباطؤ الاقتصادي يتجلى في الحالة التي يكون فيها مستوى النمو الاقتصادي يتراجع أو الحالة التي يكون النمو غير حقيقي إذا سلّمنا جديلاً بأنّ النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في نصيب الفرد من الدخل، أمّا إذا كان هذا التغيير يحدث بعد التعافي في المؤشرات الكلية من حالة كسادٍ كان ينتابه فإنّ هذه الزيادة هي دورية "Cyclical" وليست بنمو مضطرد "Secular" ومن ثم لا يعتبر ذلك نمواً<sup>(12)</sup>. ويظهر من

خلال المنحنى أنّ التذبذب وعدم الاستقرار واضح في النمو الاقتصادي ويتجلى حالة تباطؤ في فلسطين وذلك لاعتبارين:

- تعد الفترة (2009-2000) مرحلة تذبذب حيث النمو تارة والهبوط تارة أخرى.
- تحدد الفترة (2018-2010) مرحلة تباطؤ وهبوط في مؤشر الثروة.

شكل رقم 9: مستوى النمو/ التباطؤ الاقتصادي



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على، نفس المصادر السابقة

مما يقضي بأن الدخل الوطني يمتاز بحالة من التباطؤ الآيل إلى الهبوط، كما أنّ الاقتصاد قد مرّ بمرحلة انكماشٍ في الفترة 2002-2000، وصل إلى (-10%)، تحسن نسبياً في 2003-2005، وخلال الفترة 2006-2010 شهد تذبذباً حاداً مما يزيد من حالات عدم اليقين، في حين شهدت الفترة 2011-2018 هبوط شديد يؤكد حالة كبح عقب الحرب التي شهدها قطاع غزة صيف 2014، وتصاعدت التوترات السياسية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، مما أدى إلى تراجع النمو إلى 01% في حدود الانكماش الذي لم يلحظ منذ سنة 2006.

وعليه مما سبق يتضح أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من حالة من عدم الاستقرار النسبي والتباطؤ في متوسط العقدين المنصرمين. وحتى تحقق الحكومة الفلسطينية وسلطات الإشراف إمكانية الاستمرار في النمو وإرساء نوع من الاستقرار الاقتصادي فإنه يستوجب بداية استراتيجية جديدة موازية لخطط الإصلاح والتنمية المنتهجة مع الأطراف الفاعلة الأخرى منذ مؤتمر المانحين في باريس 2007 وإعادة النظر في توزيع سوق العمل وإعادة ضبط الموازنة العامة، تهدف هذه الاستراتيجية إلى استعادة الإشراف الكلي على دواليب الاقتصاد بشكل تدريجي والإعداد لانتهاج سياسة نقدية حقيقية ومستقلة تتحقق من خلال إعادة بعث العملة الفلسطينية بشكل تدريجي، وهذا المطلوب قد يكون متوافق مع أهداف تلك المقترحات إلا أنه يختلف من حيث الطريقة والمنهج للوصول إليه.

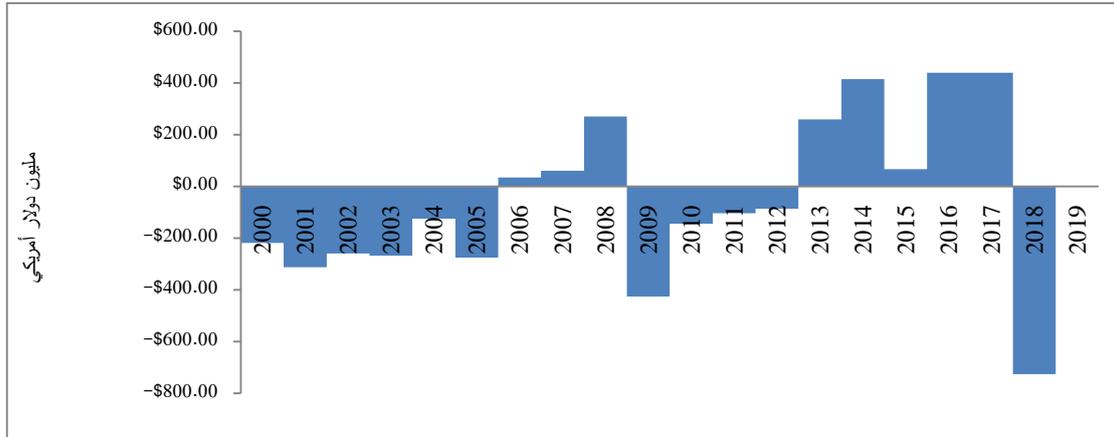
### 3. تحليل مستوى التوازن الاقتصادي في فلسطين:

#### 1.3. تحليل التوازن الاقتصادي الداخلي:

يكتنف إطار المالية العامة العديد من التغيرات والمشاكل التي انعكست في تذبذب أدائه حيث يتميز بحالة من العجز الدوري تتخلله بعض الفترات ذات الفائض النسبي، فطوال الفترة 2000-2012 سجّل عجزاً بمستويات متفاوتة تجاوزت (-250) مليون دولار أمريكي وفي الفترة 2000-2005 تحسّنت نسبياً بفائض 34 مليون دولار أمريكي في سنة 2006 ثم إلى 270 مليون دولار سنة 2007.

لم يتواصل هذا التحسن طويلاً إلى أن انعكس إلى عجز كبير نهاية 2008، حيث سجّل عجزاً (425) مليون دولار، وهو أقصى عجز مسجّل خلال العقدين المنصرمين، استمرّ هذا العجز وإن كان بمستويات أقلّ نسبياً للفترة 2009-2012 مما يستوجب دعم الخطوات الرامية إلى إرساء أوضاع مستقرة في المالية العامة على أساس أكثر استمرارية عن طريق التركيز مجدداً على خطط الإصلاح الهيكلي في المالية العامة ولاسيما إدارة الإيرادات، بما في ذلك إنشاء نظام ضريبي مبسط للأعمال الصغيرة تلافياً لنضوب الموارد التمويلية.

شكل رقم 10: رصيد المالية العامة في فلسطين



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على نفس المصادر السابقة

أما بالنسبة للفترة 2013-2017 فقد سجّل مستوياتٍ جد مقبولةٍ حيث حققت الميزانية فائضاً سنة 2013 بلغ 260 مليون دولار أمريكي تقريباً نمت هذا الفائض إلى 414 مليون دولار خلال السنة الموالية، وبالرغم من تراجعته إلى 66 مليون دولار أمريكي سنة 2015 نظراً لحالة التباطؤ النسبي في الاقتصاد العالمي على العموم. وفي هذا الصدد حث صندوق النقد الدولي السلطات الفلسطينية على وضع خطة للطوارئ من شأنها حمايتها من مخاطر المالية العامة حيث يتعلق الأمر باتخاذ تدابير محددة للطوارئ إذا تحققت مخاطر المالية وتشمل الخيارات تطبيق عملية تجميد التعيينات الصافية على الضفة الغربية مع

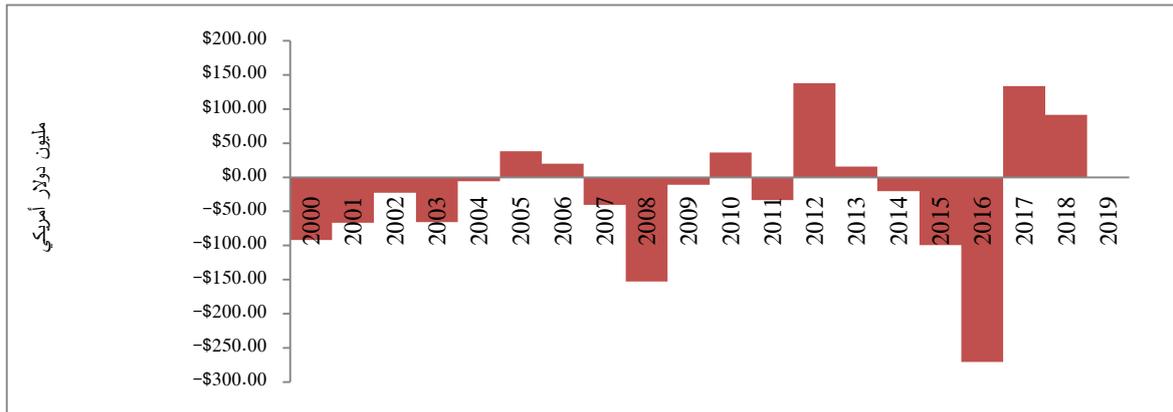
استمرار وقف التشغيل في قطاع غزة حيث يساعد التناقص الطبيعي على تقليل عدد العاملين في السلطة الفلسطينية، وقد يؤدي هذا إلى إضعاف الدخل الفردي والذي يعتبر ضعيفا في الأساس مما ينعكس دون شك على الطلب الكلي، كما يتعين حسب رؤى صندوق النقد الدولي تحديد المشروعات التي تستهدف البنى القاعدية والتي لم يشملها التمويل وتحديد حجم النفقات الذي ينبغي تصنيفها ضمن الحدود القصوى الملائمة للموازنة العامة<sup>(13)</sup>.

كما في سنة 2018 لتزال سلطات النقد الفلسطينية تواصل مهمة خفض العجز في الموازنة العامة من خلال اجراء عدة إصلاحات على مستوى إدارة المالية العامة من خلال تحسين طرق الجباية واستمرار اعتماد سياسة ضريبية محفزة وتقنين الإنفاق العام<sup>(14)</sup>، وقد تراجعت إيرادات المقاصة بشكل معتبر جنبا إلى انخفاض في المنح والمساعدات الخارجية والتي تمخضت عن تراجع الإيرادات العامة والمنح بنحو 4.1% مقارنة بالعام 2017 مما أثر على التوازن الداخلي تماما كما يعكسه الشكل رقم (10).

### 2.3. تحليل التوازن الاقتصادي الخارجي:

يعدّ التوازن في ميزان المدفوعات من أبرز المؤشرات ذات الدلالة على التوازن الاقتصادي الخارجي فهو بيان موجز بكل المعاملات الاقتصادية التي تجري بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الخارجي خلال فترة زمنية معينة<sup>(15)</sup>. وميزان المدفوعات الفلسطيني يعاني من عجز هيكلي دوري تبعا لسلوك بعض المتغيرات على مكوناته الأساسية فخلال الفترة 2000-2003 كان العجز يتراوح بين (60-20) مليون دولار<sup>(16)</sup>، تحسن نسبياً في الفترة 2004-2006 حيث سجّل فائضاً بواقع 108 مليون دولار تراجع إلى (38-20 مليون) للسنوات 2005-2006 على التوالي.

شكل رقم 11: رصيد الميزان الجاري (المدفوعات)



المصدر: من إعداد الباحث، بالاعتماد على:

- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2002-2018.
- سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، الإحصائيات السنوية 1990-2018.
- IMF, Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza, Staff Report, Marche 2013.
- IMF, Macro-economic and Fiscal Framework for The West Bank and Gaza Third review of Progress, February 2009.

ليعود مجددا العجز بشدة (2100) مليون دولار أمريكي في الفترة 2015-2016، ويلحظ التذبذب واضح، وتعكس مستويات الحساب الجاري وميزان المدفوعات سنة 2018 حالة التدهور الكبير وتعزى هذه إلى ارتفاع قائم الواردات السلعية التي نمت بما يربو عن (8%) تزامنا مع تراجع التحويلات الجارية بنحو (2.40%)، لذلك حري بصناع السياسات الاقتصادية وضع توازن ميزان المدفوعات أهم الأهداف على المدى القصير.

#### 4. محددات تباطؤ واستقرار الاقتصاد الفلسطيني:

##### 1.4. المؤشرات المعتمدة في الورقة:

يصف هذا العنصر محددات الاقتصاد الممثل في المتغيرات المشار إليها سابقاً (المالية العامة، ميزان المدفوعات، التباطؤ/النمو الاقتصادي). ولاختبار استقرارية السلاسل الزمنية بالاعتماد على اختبارات "Dickey-Fuller, Phillips-Perron"، ثبت استقرارها عند المستوى وعند الفرق الأول لبعضها الآخر مما ينفي إمكانية إيجاد علاقة تكامل مشترك.

##### 2.4. التحليل الإحصائي وطريقة التقدير:

تم التحليل الإحصائي باستعمال علاقة الانحدار التدريجي "Stepwise estimation"<sup>(17)</sup>، وبالتقدير التحديد إلى الأمام "forward selection" نظراً لكون التقدير المعتمد في مجموعة كبيرة من المتغيرات<sup>(18)</sup>، وهذا وفق الفرضيات الإحصائية التالية:

$H_0$ : لا توجد علاقة إحصائية عند مستوى  $(\alpha = 05\%)$  بين مستوى التباطؤ/التوازن الاقتصادي ومؤشرات الاقتصادية في فلسطين.

$H_1$ : توجد علاقة إحصائية عند مستوى  $(\alpha = 05\%)$  بين مستوى التباطؤ/التوازن الاقتصادي ومؤشرات الاقتصادية في فلسطين.

##### 3.4. محددات التباطؤ الاقتصادي العام:

يصف التقدير الإحصائي المجري أدناه أهم المحددات التي من شأنها التأثير على مستوى النمو الاقتصادي في فلسطين والتي جرى العمل عليها في الفترة 1995-2017:

جدول رقم 1: نتائج تقدير محددات التباطؤ الاقتصادي 1995-2017

```
. use "C:\Users\ABBAS NAZY-47\Desktop\Déterminants de la stabilité économique en Pala
> hstin.dta"

. tsset ann, yearly
      time variable: ann, 1995 to 2017
      delta: 1 year

. estat hettest
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity
      Ho: Constant variance
      Variables: fitted values of soldebudgtaire_d1
      chi2(1)      = 0.24
      Prob > chi2 = 0.6240

. estat bgodfrey
Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation
      lags(p) |      chi2      df      Prob > chi2
-----+-----+-----+-----+
      1 |      0.167      1      0.6826
      H0: no serial correlation

. jb residu
Jarque-Bera normality test: 735.  Chi(2) .6925
Jarque-Bera test for Ho:      normality:

. stepwise, pr(.10): regress ralentismenteconomique inflation chmage_d1 consommation_d2 inve
> stissement_d1 epargnes_d1 detteterpib_d1 dettintrpib_d1 prtspib_d1 dptspib croispijmond
> ial stabilittpolitique
begin with full model
p = 0.9578 >= 0.1000 removing croispijmondial
p = 0.8958 >= 0.1000 removing investissement_d1
p = 0.7971 >= 0.1000 removing detteterpib_d1
p = 0.8324 >= 0.1000 removing epargnes_d1
p = 0.5221 >= 0.1000 removing prtspib_d1
p = 0.2962 >= 0.1000 removing dettintrpib_d1
```

Source	SS	df	MS	Number of obs =	16
Model	1.0715e+11	5	2.1430e+10	F( 5, 10) =	8.76
Residual	2.4463e+10	10	2.4463e+09	Prob > F =	0.0020
Total	1.3161e+11	15	8.7742e+09	R-squared =	0.8141
				Adj R-squared =	0.7212
				Root MSE =	49460

ralentismentecono-e	Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]
inflation	3.270727	.8308802	3.94	0.003	1.41941 5.122043
chmage_d1	-.6890906	.3792186	-1.82	0.099	-1.534042 .1558611
consommation_d2	.0000647	.0000233	2.78	0.019	.0000129 .0001166
stabilittpolitique	.097093	.0485974	2.00	0.074	-.0111888 .2053749
dptspib	-.454839	.1421254	-3.20	0.009	-.771514 -.138164
_cons	251179.3	114824	2.19	0.054	-4664.632 507023.2

المصدر: نتائج برنامج "STATA<sub>12</sub>"

عند اختبار معالم ومتغيرات النموذج تبين لنا أن المتغيرات التي لها معنوية إحصائية هي على النحو التالي: (التضخم، مؤشر الوساطة المالية، الاستهلاك الإجمالي، الاستقرار السياسي) وبالتالي المؤشرات السابقة هي المفسرة للمتغير التباطؤ الاقتصادي "ralentissement-economique" وقدرت قيمة معامل التحديد المعدل بـ 0.8141 ويعني ذلك أن المتغيرات المستقلة (المفسرة) استطاعت تفسير 81% من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع وهي درجة عالية. ومن خلال إحصائية فيشر التي بلغت (Prob > F = 0.002) ما يؤكد تفسير نموذج كلياً لذلك يتم رفض الفرضية العدم (H<sub>0</sub>) التي تقضي بعدم وجود علاقة إحصائية عند مستوى دلالة (α = 5%) بين التباطؤ الاقتصادي ومؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين، ويتم قبول الفرضية البديلة (H<sub>1</sub>). وللتأكد من سلامة التقدير الإحصائي المجرى تم اختباره ما إذا كان تتخلله مشاكل إحصائية وذلك بالاعتماد على الاختبارات التي تكشف عن مشكل (عدم ثبات التباين، الارتباط ذاتي، التوزيع الطبيعي)، وقد ثبت كما هو موضح في الجدول أعلاه عدم وجود مشاكل إحصائية من النموذج المقدر، مما يعكس القدرة على الاستناد على نتائجه في التحليل.

#### 1.3.4. التحليل الاقتصادي لمحددات التباطؤ الاقتصادي العام:

كشفت التحليل الإحصائي إلى أن مستوى التباطؤ الاقتصادي في فلسطين تحدده عدة عوامل أساسية، أولها ضعف الوساطة المالية حيث يعتبر دور القطاع المصرفي في الاقتصاد الفلسطيني معتبراً في الاقتصاد، بحيث أنه يتطلب زيادة الديناميكية لتحقيق ذلك، كما يتطلب تحفيز نشاط تعبئة الأذخار الموجه بالدرجة الأولى إلى الاستثمار الخاص وهذا الأخير بدوره وبأثر المضاعف سيؤدي حتماً إلى إعادة الاستقرار. كما أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى أن كلاً من التضخم والاستقرار السياسي يعد أثرهما قوياً على درجة التباطؤ الاقتصادي وأن تفاقم ذلكما المتغيران سيعزز من التباطؤ الاقتصادي، بالرغم من أن معدلات التضخم تعتبر مقبولة نسبياً في الاقتصاد الفلسطيني، إلا أنه من المهم أن نبحث ونشخص في منشئ التضخم في الاقتصاد وفيما إذا كان ناتجاً عن التطور في المجمعات النقدي والتي يظهر أثرها محدوداً على الدخل الوطني والفردى. هذا وقد أشار التحليل الإحصائي على خلاف التحليل الاقتصادي المجرى آنفاً إلى محدودية الاستهلاك على التباطؤ الاقتصادي إلا أن معدلات البطالة أكدت الأثر القوي لذلكا المؤثرين، فليس من الغريب أن نجد مستوى البطالة يعد خياراً طرحه التحليل الإحصائي كون المعامل بالإشارة السالبة (-0.68) كما نصح صندوق النقد الدولي مرات عديدة بذلك حيث أنه تعتبر مستويات البطالة محدداً قوياً على درجة الطلب الكلي والاستهلاك الإجمالي وكذا التضخم المشار إليهما في ذات النموذج مما ينعكس إيجاباً على مستوى النمو في الاقتصاد، لذلك كان من ضمن مقترحاتنا إعادة النظر في مدى إرساء قاعدة لبعث العملة الفلسطينية وإرساء سياسة نقدية مكملة للسياسة المالية. في سياق آخر يعد الاستقرار السياسي ذو أثر وقوي، بحيث سيعمق استمرار القيود الصّهيونية وعقد خطط السلام الواهية إلى إرجاء التعافي في الاقتصاد الكلي وعرقلة خطط النمو والإصلاح الاقتصادية، مما من شأنه أن يخلق مصاعب أكبر أمام صانعي السياسة الاقتصادية في بلوغ أهداف الحد من الدين العام واستهداف البطالة. وعليه من خلال ما سبق وبهدف بعث الديناميكية الحقيقية في الاقتصاد الفلسطيني في ظل تعدد دورية الأزمات نحن نرى بأن يتم إعادة النظر في التغيرات الاقتصادية الكلية التي من شأنها الحفاظ على مستوى الطلب الكلي الفعال وذلك من خلال تفعيل أكثر للسياسة المالية خصوصاً مع محدودية الدخل الفردي واحتدام الأزمات السياسية الدورية مع الكيان الصهيوني.

إنه لمن الصعوبة بمكان إجراء إصلاحات هيكلية في النموذج الاقتصادي في ظل عدم اليقين على المدى المتوسط هذا من شأنه أن يعمق الهوة بين الفوارق في الاقتصاد الفلسطيني، لذلك كان من قبيل المقترحات الإشارة إلى أهم المؤشرات التي تحدد درجة الاستقرار والتباطؤ في الاقتصاد الفلسطيني كما نشير إلى أن الحلول التي طرحها صندوق النقد الدولي في ضرورة إنجاح مفاوضات السلام بين الطرفين تعتبر مفتاح التوازن والاستقرار الاقتصادي تعد نسبية فقط، حيث من وجهة نظره يرى أنه سيتعين رفع وتحسين

إصلاحاتها في البنى التحتية والإصلاحات المؤسسية بغية تعظيم الأثر الاقتصادي لعمليات التمويل والاستثمار، أما إذا لم يتحقق النجاح لمعادنات السلام فمن الممكن أن تزداد الآفاق الاقتصادية سوءاً، مما سيقتضي التعجيل باعتماد نموذج مالي جديد يهدف إلى تخفيض العجز أكثر وتغيير عناصر الإنفاق لصالح التنمية<sup>(19)</sup>، وهذا سيعكس في كل الأحوال التحيز إلى الدين وستكون هناك الحاجة الماسة إلى الدعم من المجتمع الدولي والإلحاح في تخفيف القيود والحصار المفروض من الكيان الصهيوني من جهة وتخاذل الدول العربية من جهة أخرى وعلى نطاق واسع لتكون حجر الزاوية في إصلاح وبعث الديناميكية في الاقتصاد الفلسطيني.

#### 4.4. التوازن الاقتصادي الداخلي:

يصف التقدير الإحصائي أهم المحددات التي من شأنها التأثير على مستوى التوازن الاقتصادي الداخلي في فلسطين، وعند اختبار معالم التقدير تبين صلاحية التقدير حسب إحصائية فيشر (Prob > F = 0.000) لذلك يتم رفض الفرضية العدم (H<sub>0</sub>) التي تقضي بعدم وجود علاقة إحصائية بين مستوى التوازن الاقتصادي الداخلي ومؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين، وأن المتغيرات التي لها معنوية إحصائية هي على النحو التالي: (التضخم، البطالة، الاستهلاك الوطني الإجمالي، مؤشر الوساطة المالية، الدين العام، النمو الاقتصادي العالمي) بالإضافة إلى العنصر الثابت كما يعكسه نتائج التقدير في الجدول أدناه:

جدول رقم 2: نتائج تقدير محددات التوازن الاقتصادي الداخلي 1995-2017

. estat hettest				. stepwise, pr(.10): regress soldebudgtaire_d1 inflation chmage_d1 consommation_d2					
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity				> investissement_d1 epargnes_d1 dettexterpib_d1 dettintrpib_d1 prtspib_d1 dptsp					
Ho: Constant variance				> ib croispibmondial stabilittpolitique					
Variables: fitted values of soldebudgtaire_d1				begin with full model					
chi2(1) = 0.02				p = 0.8768 >= 0.1000 removing investissement_d1					
Prob > chi2 = 0.9473				p = 0.6025 >= 0.1000 removing dettexterpib_d1					
				p = 0.1255 >= 0.1000 removing stabilittpolitique					
				p = 0.1592 >= 0.1000 removing epargnes_d1					
. estat bgodfrey									
Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation				Source	SS	df	MS	Number of obs = 16	
-----				Model	1.0422e+18	7	1.4889e+17	F( 7, 8) = 12.70	
lags(p)	chi2	df	Prob >	Residual	9.3821e+16	8	1.1728e+16	Prob > F = 0.0009	
chi2	-----			Total	1.1360e+18	15	7.5736e+16	R-squared = 0.9174	
1	0.167	1	0.6828					Adj R-squared = 0.8452	
-----								Root MSE = 1.1e+08	
H0: no serial correlation									
. jb residu				soldebudgtaire~1					
Jarque-Bera normality test: 4.812 Chi(2).0902				Coef.	Std. Err.	t	P> t	[95% Conf. Interval]	
Jarque-Bera test for Ho: normality:				inflation	4195.51	1609.212	2.61	0.031	484.6604 7906.361
				chmage_d1	1759.225	767.8388	2.29	0.051	-11.4147 3529.864
				consommation_d2	.2750124	.0573531	4.80	0.001	.142756 .4072688
				dptspib	-874.065	315.2129	-2.77	0.024	-1600.947 -147.1828
				prtspib_d1	4043.22	1446.384	2.80	0.023	707.8528 7378.587
				croispibmondial	100.8496	19.73891	5.11	0.001	55.3316 146.3676
				dettintrpib_d1	-9490.252	2329.535	-4.07	0.004	-14862.17 -4118.334
				_cons	2.61e+08	2.57e+08	1.01	0.340	-3.32e+08 8.53e+08

المصدر: نتائج برنامج "STATA.12".

#### 5.4. التحليل الاقتصادي لمحددات التوازن الاقتصادي الداخلي:

توافقت نتائج التحليل الإحصائي إلى حد كبير مع الطرح الاقتصادي المقدم سابقاً حول مدى تأثير العوامل الاقتصادية الكلية على التوازن الاقتصادي الداخلي، حيث كشف إلى أن كلاً من الوساطة المالية والدين العام من شأنه أن يؤثر عكسياً وبشكل قوي، حيث يتحتم على صناعات السياسة الاقتصادية تخفيض العبء ومستويات الدين العام وكل القروض غير موجهة للاستثمار، في حين تظهر النتائج أن كلاً من (التضخم، البطالة، الاستهلاك، الوساطة المالية، النمو الاقتصادي العالمي) تتناسب طردياً مع مستوى التوازن الاقتصادي الداخلي، فارتفاع مستويات التضخم أو البطالة سوف يؤثر على مستوى الطلب الكلي مع فرضية سياسة مالية متحفظة غير داعمة مما ينعكس في فوائض على مالية الحكومة، هذه النتائج أدت لإجراء إصلاحات على المالية العامة ما نتج عنه سيطرة نسبية على النفقات وإعداد الموازنات العامة. لذلك، فإنه يتوجب على صناعات السياسة الاقتصادية ضبط مستويات الاستهلاك والبطالة في سبيل التحكم النسبي في مالياتها كما أن عليهم الإعداد لإعادة العملة الفلسطينية "الجنيه الفلسطيني" وإعادة الاعتبار للسياسة النقدية التي نرى أنها الأنسب في تحقيق الاستقرار الاقتصادي العام، وهذا بما يتوافق مع الظروف الجيو-سياسية المحدقة بالبلد.

#### 1.5.4. التوازن الاقتصادي الخارجي:

تصف نتائج التقدير الإحصائي أدناه أهم المحددات التي من شأنها التأثير على مستوى التوازن الاقتصادي الخارجي في فلسطين:

جدول رقم 3: نتائج تقدير محددات التوازن الاقتصادي الخارجي 1995-2017

estat hettest				. stepwise, pr(.05): regress balancepaiements_d1 inflation chmage_d1 consommation_d2 investissement_d1			
Breusch-Pagan / Cook-Weisberg test for heteroskedasticity				> epargnes_d1 dettexterpib_d1 dettintprpb_d1 prtspib_d1 dptspib croispibmondial stabilitpolitique			
Ho: Constant variance				begin with full model			
Variables: fitted values of soldebudtaire_d1				p = 0.5053 >= 0.0500 removing stabilitpolitique			
chi2(1) = 1.46				p = 0.6678 >= 0.0500 removing investissement_d1			
Prob > chi2 = 0.2264				p = 0.1977 >= 0.0500 removing croispibmondial			
. estat bgodfrey				p = 0.2262 >= 0.0500 removing epargnes_d1			
Breusch-Godfrey LM test for autocorrelation				p = 0.2900 >= 0.0500 removing chmage_d1			
-----				p = 0.3746 >= 0.0500 removing dptspib			
lags(p)	chi2	df	Prob >	p = 0.4203 >= 0.0500 removing dettintprpb_d1			
chi2				p = 0.4662 >= 0.0500 removing inflation			
-----				p = 0.4970 >= 0.0500 removing dettexterpib_d1			
1	.983	1	0.3215	p = 0.4661 >= 0.0500 removing prtspib_d1			
-----							
HO: no serial correlation				Source   SS df MS			
. jb residu				Model   4.1468e+16 1 4.1468e+16			
Jarque-Bera normality test: .4744 Chi(2) .7888				Residual   8.1970e+16 11 7.4518e+15			
Jarque-Bera test for Ho: normality:				Total   1.2344e+17 12 1.0286e+16			
				Number of obs = 13			
				F( 1, 11) = 5.56			
				Prob > F = 0.0379			
				R-squared = 0.3359			
				Adj R-squared = 0.2756			
				Root MSE = 8.6e+07			
				-----			
				balancepaieme-1			
				Coef. Std. Err. t P> t  [95% Conf. Interval]			
				consommation_d2			
				-1.1008964 .0427709 -2.36 0.038 -1.1950345 -.0067584			
				_cons			
				-3.04e+07 2.40e+07 -1.27 0.231 -8.33e+07 2.24e+07			

المصدر: نتائج برنامج "STATA.12"

وعند اختبار معالم التقدير نَبين صلاحية التقدير حسب إحصائية فيشر ( $\text{Prob} > F = 0.037$ ) لذلك يتم رفض الفرضية العدم ( $H_0$ ) التي تقضي بعدم وجود علاقة إحصائية بين مستوى التوازن الاقتصادي الخارجي ومؤشرات الاقتصاد الكلي في فلسطين، وأنّ المتغيرات التي لها معنوية إحصائية هي الاستهلاك الوطني الإجمالي بالإضافة إلى العنصر الثابت.

#### 2.5.4. التحليل الاقتصادي التوازن الاقتصادي الخارجي:

أشارت نتائج التحليل الإحصائي إلى أنّ التوازن الاقتصادي الخارجي رهين مستويات الطلب المتزايد من الاستهلاك جنبا لحالة عدم التوازن الداخلي والتباطؤ التي أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي هذه العوامل طرحت خيارات التحيز للدين. لذلك، ومن أجل إعادة التوازن ينبغي تحفيز الإنتاج الحقيقي الداخلي وتوجيه قائم المساعدات والقروض والهيئات الدولية إلى بناء قاعدة هيكلية إنتاجية تستهدف القاعدة الصناعية والزراعية الموسمية بشكل أدق تجنباً لدورية الأزمات السياسية التي تعد عائقاً وحاجزاً أمام استقرار هذا المطلب. إن هذا التصور من وجهة نظرنا سيسمح على المدى المتوسط والقصير باستهداف مستويات البطالة وخلق فرص عمل، وما نشير إليه أنه من الصعوبة بمكان التنبؤ باستقرار الاقتصاد الفلسطيني في ظل حالة عدم اليقين السياسي وهيمنة الكيان الصهيوني من جهة والحصار العربي من جهة أخرى، مما يفرض منطق "التكيف مع الأزمة"، كما ينبغي إعادة ضبط أدوات الإشراف وأدوات السياسة الاقتصادية العامة لتهيئة تلك الظروف، بهدف الوصول إلى اقتصاد فلسطيني حقيقي، ديناميكي ومستقل يسهم في خلق الثروة ويعيد فوارق الأمم إلى الأمة الفلسطينية وإننا لنتطلع حقا إلى ذلك اليوم.

#### الخلاصة:

لما تزل بعد البيئة الاقتصادية والسياسية في فلسطين أقل استقطاباً وقابلية مما كان مأمولاً منها منذ أن انبثق مؤتمر باريس سنة 2008 الذي يُعنى بخطة الإصلاح والتنمية الاقتصادية في فلسطين، فمواصلة القيود السياسية من قبل الكيان الصهيوني والأوضاع الجيوسياسية وحالات عدم اليقين المحيطة، إضافة إلى تضيق الخناق على الضفة الغربية وقطاع غزة كانت السبب الرئيس في كبح النمو وإرجاء التوازن الاقتصادي مما انعكس إلى حالة من التباطؤ الشديد منذ عقد وبزيد من الزمن، وعلى الرغم من صعوبة الظروف على أرض الواقع إلا أنه ليزال صناعات السياسة الاقتصادية يعملون من أجل إصلاح هيكلي ومحاولة إعادة تهيئة الضفة والقطاع على وجه الخصوص، إلا أنّها لتزل عاجزة عن بلوغ تلك الرايات، وعليه وكإجابة للإشكالية الرئيسية فإنه يتضح الأثر الفعال لكل من مستوى الدخل الفردي والمديونية بالإضافة إلى مستويات البطالة في توجيه العناصر الاقتصادية في فلسطين، وبشكل أهمّ تعتبر احتدام التغيرات الجيوسياسية وعدم

اليقين السياسي محددًا قوياً لذلك. واستفاء مما سبق تمّ جزئياً التوصل إلى نتائج وخلفيات عن الاقتصاد الفلسطيني والتي يستند عليها رغم خصوصيته وفيما يلي أهم تلك النتائج:

- رغم تواصل التضييق والحصار الاقتصادي حافظ الاقتصاد الفلسطيني في عديد المحطات خاصة في الضفة الغربية وقطاع غزة على مستوى النمو الحقيقي.
- لما يزل بعد الأفق الاقتصادي في فلسطين آيلاً إلى التدهور ما يزيد من احتمال المخاطر الكلية، فحالة عدم اليقين الاقتصادي والسياسي من العوامل المساهمة في ذلك، كما لا يزال هناك الكثير من العقبات الأساسية أمام رفع وتحسين مستوى النمو وضبط الاستقرار الاقتصادي العام.
- سيعمق استمرار القيود الصّهيونية وعقد خطط السلام الواهية إلى إرجاء التّعافي في الاقتصاد الكلي وعرقلة خطط النمو والإصلاح الاقتصادية، ما من شأنه أن يخلق مصاعب أكبر أمام صانعي السياسة المالية وسلطات الإشراف الأخرى في بلوغ أهداف الحد من الدين العام واستهداف البطالة، وهذا سيؤدي دون شك إلى اتساع فجوة الموازنة والتحيز إلى الدين.
- لن يتم التوصل إلى الاستقرار الاقتصادي العام ما لم يقابله تأييد من كل الأعوان الاقتصاديين وكل شرائح والفاعلين في الاقتصاد الفلسطيني، خاصة إسهامات الضفة وقطاع غزة، تماماً كما حدث في مؤتمر "بيت لحم" سنة 2008 حين عزز من ثقة كبار المستثمرين والفاعلين الأساسيين في فلسطين.
- أمّا بالنسبة للفرضيات المعتمدة فقد اتضح أنّه إلى جانب حركة القطاع الحقيقي ومستويات البطالة، وكذا الدين العام والدّخل المحدود، تُعدّ التطورات الداخليّة وحالة عدم اليقين السياسي محددًا أساسياً لحالة التّباطؤ والاستقرار الاقتصادي الفلسطيني بالتّوازي مع حالة الاقتصاد العالمي.
- فالاستقرار الاقتصادي في فلسطين يُعدّ رهينةً لتلك المؤشرات حيث لا تزال رهينةً للتطورات الخارجية المرفقة بالتّباطؤ الاقتصادي المستمر، هذا الأخير الذي يعتبر هاجساً أمام صنّاع السياسة الاقتصادية التي عجزت - بتحفظ- في تحرير الاقتصاد الفلسطيني من عنق الزجاجة منذ 1948، حيث يُعتقد أنّ حالة التّباطؤ وعدم الاستقرار سمة دورية يكاد يتكيف معها وهذا ما يبقيه على المحك ما لم يتم اتخاذ إجراءات تصحيح حقيقية. من أجل ذلك وبالتطلع إلى المستقبل يُرجّح أن تبقى إستنادات الاقتصاد الفلسطيني تماماً كما خلصنا، ممّا قد يُسبب حالةً من الكبح والتّباطؤ-حالة هبوط بدلاً من حالة التّباطؤ- ما لم يتم التدخل بإجراءات جدية، لذلك ولإعادة الاستقرار الاقتصادي ينبغي إعادة ضبط أدوات الإشراف الاقتصادي، من خلال تكييفها مع خصوصيات الاقتصاد الفلسطيني والتّغيرات الجيو-سياسية مما سيبعث الديناميكية في الاقتصاد الفلسطيني هذا سيضع دون شك حجر الأساس لاقتصاد مستقر ومستقل عن قضايا الأمم واحتدام التّغيرات الخارجية، وعليه يجدر على صنّاع السياسة الاقتصادية المقترحات التّالية:

- حرّي بنا مواصلة تنفيذ الاستراتيجية القائمة على إصلاح وتنمية الاقتصاد والمجتمع الفلسطيني وتعزيز ثقة الفرد الفلسطيني بما يملي لها الموقف الداخلي، دون الاعتماد على طرفي القضية (الكيان الصهيوني وكذا السلطات المانحة) الذي نرى بأنه مجرد سندٍ وهمي يحتجّ بدعم وتنسيق السّلام.
- إعادة خلق العملة الفلسطينية "الجنيه الفلسطيني"، المربوط بالعملة الأردنية أو العملة المصرية أو حتى الدولار الأمريكي ضماناً لبناء اللبنة الأولى لاقتصاد فلسطيني مستقل قائم بذاته وسيادته وضماناً لنجاعة السياسات الاقتصادية مستقبلاً.
- التقليل من استعمال السياسة المالية التشفية اتجاه الضفة والقطاع والتي تزيد من خفض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد.
- يستوجب بداية استراتيجية جديدة موازية لخطط الإصلاح والتنمية المنتهجة مع الأطراف الفاعلة الأخرى، تهدف هذه الاستراتيجية المقترحة إلى استعادة الإشراف الكلي على دواليب الاقتصاد بشكل تدريجي والإعداد لانتهاج سياسة نقدية حقيقية ومستقلة.

## المراجع:

- (1) صندوق النقد الدولي، دراسة استقصائية للأوضاع الاقتصادية والمالية العالمية-الضغط المالي والهبوط الاقتصادي والتعافي، آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2007، ص 23.
- (2) IMF, Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza, STAFF Report Prepared for the Meeting of the Ad Hoc Liaison Committee, Marche 2013.
- IMF, Macroeconomic and Fiscal Framework for the West Bank and Gaza Third Review of Progress, February 2009.
- (3) صندوق النقد الدولي، دعم التعافي العالمي المتوازن، التقرير السنوي 2010، ص 09.
- (4) بوهريه عباس، ضرورة بناء الحيز المالي للاستئناف الاقتصادي في فلسطين، مجلة اقتصاد معهد إسطنبول للدراسات الاقتصادية والتعاون الدولي، العدد الثالث، 2018، ص 04.
- (5) أسامة بشير الدباغ- أثيل عبد الجبار الجومرد، المقدمة في الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر والتوزيع، المملكة الأردنية الهاشمية، 2003، ص 49.
- (6) سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، التقرير السنوي 2018، ص 07.
- (7) أسامة بشير الدباغ- أثيل عبد الجبار الجومرد، مرجع سبق ذكره، ص 108.
- (8) IMF, Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza, Op-Cit, p 12.
- (9) صندوق النقد الدولي- البنك الدولي، المبادئ التوجيهية لإدارة الدين العام، مارس 2014، ص 05.
- (10) بوهريه عباس، مرجع سبق ذكره، ص 16.
- (11) سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، تقرير الاستقرار المالي، أوت- أغسطس 2016، ص 16.
- (12) مايكل أبذجمان، الاقتصاد الكلي - النظريات والسياسات، دون طبعة، دار المريخ للنشر والتوزيع، دون سنة النشر، ص 455.

(13) IMF, Recent Experience and Prospects of the Economy of the West Bank and Gaza, Op-Cit.

(14) سلطة النقد الفلسطينية، مرجع سبق ذكره، 2018، ص 24.

(15) مايكل أبذجمان، مرجع سبق ذكره، ص484.

(16) بوهريه عباس، مرجع سبق ذكره، ص09.

(17) Stata Press Publication, Stata Base Reference manual Release 12, Stata LP2011,p 2057.

(18) NCSS Statistical Software, Stepwise Regression, p1131.

(19) صندوق النقد الدولي، بيان بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وغزّة، البيان الصحفي 14-44، فيفري 2014، ص02.